RESEARCH ARTICLE

Muhammad Osman Al-Said and His Role in the Constitutional Amendment in Libya 1962

Ammar Shaker Kazem Al-Dhalami *, Muhannad Abdul Aziz Atiya Al-Izairjawi

University of Thi-Qar , College of Arts , Department of History , Iraq .

ABSTRACT

This study examines the constitutional amendment enacted in Libya on 7 December 1962 as a significant turning point in the country's history during the monarchical era, particularly under the premiership of Mohammed Osman Al-Said (16 October 1960 – 19 March 1963). The research aims to clarify his role in advancing and securing the approval of the amendment within the Council of Ministers and subsequently in Parliament. He capitalized on converging internal factors aimed at restructuring the state, as well as external considerations linked to the interests of certain foreign companies operating in the country. The constitutional amendment marked a fundamental shift in Libya's political system, transforming it from a federal structure composed of three provinces Cyrenaica, Tripolitania, and Fezzan alongside a central government in the capital, Tripoli, into a unitary system divided into ten governorates. This transformation strengthened national unity, consolidated the authority of the central government, and reorganized administrative and financial competencies between the center and the governorates. The study concludes by identifying the principal outcomes of this constitutional transition, its impact on public life, and the influence of Mohammed Osman Al-Said's leadership in supporting this transformative process.

Keywords: **Al-Said , Constitutional Amendment , Federal System , Unitary System , Libya .**

مقالة بحثية

محمد عثمان الصيد ودوره في التعديل الدستوري في ليبيا عام 1962

عمار شاكر كاظم الظالمي * ، مهند عبد العزيز عطية الايزيرجاوي

جامعة ذي قار ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، العراق

الملخص:

يُعالج هذا البحث التعديل الدستوري الذي شهدته ليبيا في السابع من كانون الاول 1962 بوصفه منعطفاً بارزاً في تاريخها أثنا العهد الملكي، ولا سيما إبان رئاسة محمد عثمان الصيد لمجلس الوزراء(16 تشرين الاول 1960- 19 اذار 1963)، ويهدف إلى توضيح دور الأخير في هذا السياق بإقراره داخل مجلس الوزراء ثم البرلمان مستغلاً تظافر عوامل داخلية لإعادة بناء الدولة، وعوامل خارجية ارتبطت ببعض مصالح الشركات الاجنبية في البلاد، وقد مثل ذلك التعديل الدستوري نقطة تحول جوهرية في انتقال ليبيا من النظام الاتحادي القائم على ثلاث ولايات(برقة، وطرابلس، وفزان) مع حكومة مركزية رابعة في العاصمة طرابلس إلى نظام وحدوي يتكون من عشر محافظات، وساهم هذا الأجراء في تعزيز وحدة الحكم في البلاد، وترسيخ سلطة الحكومة المركزية، وتنظيم العلاقة بين تلك الوحدات الادارية والحكومة المركزية، هذا فضلاً عن توزيع الاختصاصات المالية والادارية بين المركز والمحافظات، وخلص البحث إلى أهم النتائج المترتبة لذلك التحول الدستوري، وانعكاساته على الحياة العامة في الدولة، وأثر شخصية محمد عثمان الصيد في دعم ذلك المسار.

الكلمات المفتاحية : الصيد، التعديل الدستوري، النظام الاتحادي، النظام الوحدوي، ليبيا .

Received 08-02- 2026; Revised 19-02 -2026; accepted 24-03- 2026 ; Available online 30-03- 2025.

* Corresponding author.
E-mail addresses: amarshakr91@gmail.com **(A. SH. Kazem),** muhannadabdelazeez@utq.edu.iq **(M. A. Atiya).**
https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1100
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

يُعد التعديل الدستوري الذي شهدته ليبيا في السابع من كانون الاول 1962 حدثاً مهماً في تاريخها خلال العهد الملكي، إذ ترتب عليه أنهاء النظام الأتحادي(*1)الذي أقره دستور عام 1951، والتحول إلى النظام الوحدوي المركزي الذي حمل انعكاسات ادارية وسياسية على هيكل الدولة الليبية، ويسعى هذا البحث إلى بيان الظروف والدوافع السياسية التي ترتبت على ذلك التحول الدستوري، مع التركيز على دور رئيس مجلس الوزراء محمد عثمان الصيد في ذلك التعديل، اما أسباب اختيار الموضوع فترجع إلى أهمية ذلك الحدث في مسار تطور الدولة الليبية، وإلى الحاجة العلمية لسد الثغرة في الدراسات السابقة التي لم تسلط الضوء على هذا الموضوع بصورة مستقلة تركز على أبعاده الدستورية والسياسية في آنٍ واحد، وقسم البحث على مقدمة **وتمهيد ومبحثان** وخاتمة .

تناول **التمهيد محمد عثمان الصيد وبواكير نشاطه السياسي حتى عام 1962**, **وتطرق المبحث الأول** إلى حيثيات اعتماد النظام الاتحادي في ليبيا ومبررات تعديله، وأهم الآراء التي قيلت عن صاحب المبادرة الأولى لتعديل الدستور كخطوة أولى للتحول إلى النظام الوحدوي، ودرس **المبحث الثاني** إجراءات التعديل الدستوري ونتائجه في 7 كانون الاول 1962, وفيه تابعنا أهم تلك الإجراءات التي أتخذها الصيد لتحقيق ذلك الهدف والنتائج المترتبة على ذلك التحول الدستوري .

اعتمد البحث على مصادر نوعية تمثلت في كتاب مذكرات محمد عثمان الصيد**(محطات من تاريخ ليبيا)** بطبعتيه الأولى والثانية، وكتاب أسامة محمد عثمان الصيد**(ليبيا كما وجدناها وكما نتمناها)**، وكتاب محمد يوسف المقريف **(ليبيا بين الماضي والحاضر, صفحات من التاريخ السياسي)**،فضلاً عن المقابلات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع نجل الصيد أسامة، وغيرها من المصادر التي أفادت حقبة البحث التاريخية .

التمهيد: محمد عثمان الصيد وبواكير نشاطه السياسي حتى عام 1962.

ولد السياسي محمد عثمان الصيد في 17 تشرين الاول 1924 في متصرفية براك الشاطئ(*2)بإقليم فزان(*3). وينتمي الصيد إلى قبيلة زوية أحدى اهم قبائل الجنوب الليبي، والتي كانت لها مساهمة فاعلة في معارك الجهاد ضد الايطاليين خلال سيطرتهم على الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) خلال المدة (1911-1943)، والفرنسيين بعد سيطرتهم على فزان عام 1943 حتى استقلال ليبيا عام 1951[3، ص 22-23] .

تلقى محمد عثمان تعليمه في الزوايا السنوسية عام 1928, فالتعليم النظامي لم يكن موجوداً في فزان، أذ أن الإيطاليين أكتفوا بأنشاء بعض المدارس الابتدائية في بعض المديريات, فضلاً عن ذلك أن السكان كانوا يمانعون دخول أبنائهم لهذه المدارس[9، ص 18][3، ص 17]، وفي عام 1937 أنتقل محمد عثمان إلى حلقات التدريس في المسجد[3،ص439]، واستطاع بعد سنوات من الحصول على الإجازة العلمية الشهادة التي منحها له المشايخ والمعلمون, والتي كانت تدل على بلوغه مستوى علمي مقبول[32،ص417], وساهم منح تلك المرتبة العلمية لمحمد عثمان أن يمارس مهنة التدريس في الكتاتيب والمساجد والزوايا في أواخر العهد الايطالي وبداية العهد الفرنسي في فزان حتى اعتقاله من قبل الفرنسيين بسبب نشاطه السياسي في تموز 1948, فضلاً عن ذلك على أنه تولى منصب نائب القاضي في المحكمة الشرعية ببراك الشاطئ بعد وفاة والده عام 1946[35].

كان لوالد محمد عثمان الصيد أحمد البدوي نشاطاً سياسياً ملحوظاً ضد الوجود الفرنسي في اقليم فزان، إذ كانت داره مكاناً لاجتماع الفزانيين لتوحيد الجهود ضد المخططات الفرنسية الرامية لسلخ الإقليم عن الوطن الأم ليبيا، وضمها إلى مستعمراتها الافريقية، الا أن وفاته جعلت من ابنه محمد عثمان مسؤولاً عن قيادة الحركة الوطنية في فزان ضد الفرنسيين وهو بعمر 22 عاماً[34] .

وفي 15 تموز 1946 أُعلن عن تأسيس جمعية فزان السرية لمقاومة المخططات الفرنسية في فزان، وفيها تم اختيار الصيد نائباً لرئيس الجمعية بعد أن أُختير عبد الرحمن البركولي رئيساً لها[23،ص3][3،ص17]، الا أن أمر جمعية فزان قد أكتشف بعد مهاجمة أحد أعضائها للحامية الفرنسية في قلعة سبها بفزان عام 1948، وعلى أثرها تعرض محمد عثمان الصيد ورفاقه للاعتقال وأُغلقت جمعية فزان في العام ذاته، وبعد أن قضى الصيد عاماً كاملاً وسبعة أشهر في السجون الفرنسية بفزان, أُطلق سراحه في عام 1950[33،ص 438][38] .

استطاع الصيد بعدها أن يشق طريقه السياسي، وأن يؤدي دوراً مهماً في تاريخ الدولة الليبية عندما أُختير ممثلاً عن فزان لتمثيلها في المجالس التشريعية في العاصمة طرابلس خلال المدة (14حزيران 1950- 24 كانون الأول 1951) [36]، وبعد تشكيل أول حكومة ليبية, أُختير وزيراً للصحة من عام 1951 حتى عام 1958، إذ ساهم في تشكيل أدارة صحية حقيقية في البلاد، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية خلال مدة أستيزاره، ثم وزيراً لوزارتي الاقتصاد والمالية خلال عام 1960، إذ عمل على إعداد قانون توزيع الثروات الطبيعية، وبهذا القانون استطاع أن يخطو ويضع بذور توحيد البلاد من خلال تقليص صلاحيات الولايات

لحساب الحكومة الاتحادية، ثم رئيساً لمجلس الوزراء(1960-1963)، اذ أُختير لهذه المنصب لما أمتلكه من خبرة طويلة بالعمل السياسي على اعتبار أنه شارك كوزير لأربع حكومات منذ تشكيل اول حكومة في البلاد عام 1951حتى اختياره رئيساً لمجلس الوزراء، وخلال رئاسته للحكومة أقدم على أهم خطوة في تاريخ ليبيا، والتي تمثلت بتعديل الدستور في عام 1962[37].

المبحث الأول : اعتماد النظام الاتحادي في ليبيا وأسباب تعديله .

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا عام 1942 على برقة وطرابلس، وفرنسا على فزان عام 1943، وبعد نهاية تلك الحرب عام 1945،قررت الأمم المتحدة تشكيل مجلس استشاري لإدارة ليبيا يتولى اختيار لجنة تحضيرية من الاقاليم الليبية الثلاث من أجل اختيار أعضاء جمعية وطنية تأسيسه تضع دستوراً للبلاد، وتقرر شكل الحكم، وقد اختارت تلك الجمعية النظام الاتحادي الديمقراطي شكلاً لحكم البلاد عام 1951[4، ص 84].

ساهمت عوامل عديدة في اعتماد ليبيا على النظام الاتحادي عام 1951، ولعل من بينها ما يتعلق باختلاف البيئة الجغرافية بين الاقاليم الليبية الثلاثة، هذا فضلاً عن العامل السياسي إذ كان إقليم برقة وطرابلس خاضعين للسيطرة البريطانية وفزان للسيطرة الفرنسية، وعلى الرغم من اقراره الا أنه حمل بين طياته عوامل فشله، وعده بعض الليبيون بمثابة مشروع خططت له القوى الاستعمارية بهدف تقسيم ليبيا إلى ثلاثة دول, وبمرور الوقت تعالت الأصوات لإسقاط ذلك النظام من قبل بعض السياسيين الليبيين من دعاة النظام الجمهوري كونه مليء بالعيوب كغياب التنسيق وتنازع الاختصاصات والتكلفة المالية الباهظة وإعلان الاعتبارات القبلية والشخصية[31،ص402] .

وبدأت الشكوى من النظام الاتحادي وعيوبه على لسان اول رئيس للحكومة الليبية محمود المنتصر[*4] الذي اضطر للجوء إلى المحكمة الاتحادية طالباً منها الفصل في قضية تنازع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، واستمرت تلك الخلافات طوال عهد الحكومات اللاحقة[*5]وصولاً إلى عهد حكومة محمد عثمان الصيد الذي أخذ على عاتقة وضع حد لتلك القضية من خلال قيامه بتعديل الدستور وتحقيق وحدة البلاد[30،ص446].

وأشار الباحث محمد يوسف المقريف في مؤلفه**(ليبيا بين الماضي والحاضر, صفحات من التاريخ السياسي)** إلى أن صاحب مبادرة الغاء النظام الاتحادي جاءت من قبل الملك ادريس السنوسي[*6] نفسه الذي طلب من الصيد في أواخر عام 1962 اتخاذ الخطوات وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي وإقامة الوحدة الشاملة على أن يتم ذلك بهدوء ودون ضجيج أعلامي، وكان الصيد من مؤيدي تبني التعديلات الدستورية[15،ص118][38]. وقد أشار الأخير في مذكراته ادعاؤه بأنه ((صاحب المبادرة بذلك التعديل الدستوري وهو من أقترحها على الملك لكنه خلال التعديل أبلغ رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب أنها كانت اقتراح من الملك ادريس حتى لا يرفض ذلك الأمر فيما لو قدمه محمد عثمان الصيد نفسه إلى مجلس النواب فسيكون عرضةً للرفض والجدل والنقاش))[3، ص250].

ويذهب الصيد إلى حد الادعاء بأن الملك ادريس أراد بعد توقيعه على المراسيم المتعلقة بتعديل الدستور أن يتراجع عنها، وفيما يخص أدعاء الصيد بأنه صاحب المبادرة بذلك فأنه لم يقدم أي دليل على صحة ذلك الادعاء، بل أنه خلال شهر تشرين الاول 1962 قبل التعديلات بنحو شهرين قد ألتقى بالسفير البريطاني في البلاد ستيوارت(Stewart) لمناقشة التطورات الداخلية فأوضح له أن هناك تعديلات دستورية ستجرى بناءً على اقتراح الملك ادريس[30،ص 287- 288].

ويبدو من خلال ذلك أن تراجع الأخير عن التعديلات كما أشار الها الصيد انفاً، ترجع إلى أن الملك إدريس ربما لم يكن مقتنعاً بفكرة التعديل الدستوري بقدر ما جاء ذلك استجابةً لظروف سياسية وضغوط داخلية وخارجية، وهذا ما يفسر التباين في الموقف بين الملك والصيد .

أما فيما يخص التعديل الدستوري الذي جرى في عهد حكومة الصيد فأن رئيس الوزراء السابق مصطفى بن حليم[*7] أشار إلى أنه قد سبق بها الصيد خلال رئاسته للحكومة في طرحها على الملك إدريس السنوسي الا أن الأخير رفضها بحجة اعتراض بعض السياسيين الليبيين عليها ومن بينهم حسين مازق[*8]، كما أشار بن حليم إلى أن الصيد أقتصر عمله بخصوص ذلك التعديل على تنفيذه لأنه كان مُعد مسبقاً، ورد الصيد على تلك الادعاءات موضحاً ((إن محاولة التعديل التي جرت في عهد حكومة بن حليم كان الهدف منها تغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، وقد رفض هذا الأمر من قبل الملك إدريس بعد أن ثبُت له مرامي وابعاد بن حليم والبوصيري الشلحي[*9]، في حين أن التعديل الذي جيء به من قبله لم يسبق أن أقترحه أي مسؤول ليبي ولم يعلم به سوى الملك إدريس والصيد ومدير الديوان الملكي علي الساحلي[*10]ومستشار الملك توفيق عبد الحكيم ومصطفى بن سعود سكرتير مجلس الوزراء))[3،ص 248] .

ومما يود الباحث ذكره هنا أن الاختلاف بين الباحثينَ حول تحديد شخصية فكرة صاحب التعديل الدستوري سواء كان الملك أو الصيد فأن هذا لا يهم بل الأهم أن ذلك التعديل قد حدث خلال عهد حكومة الصيد الأمر الذي يدل على أن للأخير دوراً مهماً فيه، ولا سيما أنه طرح

في عهده دون الحكومات السابقة مما يشير إلى إسهامه الواضح في الدفع نحو اقراره .

لم يقتصر اختلاف الباحثينَ على تحديد صاحب فكرة التعديل، بل شمل ايضاً تفسير أسبابه الحقيقية، وقد أوردت الدراسات عدداً منها، اذ أتفق محمد عثمان الصيد مع بعض ما طرحة الباحثين، وأضاف اسباباً أخرى لم تذكرها بقية المصادر، ومن أهمها ما يأتي[26، ص 269][5، ص 165] :

1- صعوبة اتخاذ القرارات السياسية في ظل وجود أربع حكومات هي الحكومة الاتحادية وحكومات برقة وطرابلس وفزان .

2- ضعف الحكومة الاتحادية أمام حكومات الولايات لكون الوالي مسؤولاً أمام الملك ولا يتبع بأي شكل من الأشكال الحكومة الاتحادية .

3- اقتصار دور الحكومة الاتحادية على التشريع بينما تتولى الولايات التنفيذ مما يجعل الحكومة الاتحادية غير قادرة على تنفيذ برامجها .

4- إن ليبيا دولة قليلة السكان وليس هناك اختلافات لغوية ودينية وموضوعية تبرر هذا الانقسام .

5- تعهد الملك إدريس أمام أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية عام 1951 بأن إعلان الاستقلال وتبني النظام الاتحادي أنما هو خطوة لإقامة وحدة كاملة بين ولايات ليبيا الثلاثة[38].

6- التغيرات التي شهدها العالم العربي والقارة الافريقية، إذ أنه في عام 1951 لم تكن هناك الا سبع دول عربية مستقلة هي مصر، وسوريا، والسعودية، ولبنان، والاردن، والعراق، واليمن، وثلاث دول أفريقية نالت استقلالها وهي مصر، وليبيريا، واثيوبيا، بخلاف عام 1961 اذ أضحت معظم الدول العربية والافريقية مستقلة وتنادي بالوحدة من خلال الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[3،ص243].

7- ما عرف عن شخصية الصيد بأنه كان وحدوياً، إذ أنه خلال بداية مسيرة حياته السياسية كان في طليعة السياسيين الليبيين الداعيين إلى تحقيق وحدة الأقاليم الليبية تحت زعامة الملك إدريس من خلال دعواته المستمرة بإحلال النظام الوحدوي محل النظام الاتحادي . ويبدو أن هذه الأسباب على ظاهرها هي الدافع وراء التعديل الدستوري .

في حين أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أسباب ذلك، ومن بينها ما ذكره الباحث منير ماهر محمد هادي في اطروحته(**العلاقات الليبية البريطانية وموقف مصر منها 1953-1969**) بأن تلك المرحلة شهدت تحمس الشباب الليبي الذين أخذو يدعون إلى توحيد البلاد متأثرين بالخطاب الناصري[21،ص82], في حين أشار الباحث محمد يوسف المقريف في مؤلفه المشار له سابقاً إلى أن الملك إدريس كان يهدف من وراءه تعزيز موقف ولي العهد الحسن[11*]الرضا[30،ص287]، في حين تشير الباحثة هند عادل اسماعيل النعيمي في اطروحتها(**سياسة ليبيا النفطية 1955-1974**), إن لشركات النفط الاجنبية ولاسيما البريطانية والامريكية دور في ذلك من خلال الضغط على حكومة الصيد بتقديمها العديد من الشكاوي إليه موضحةً فيها المصاعب الكبيرة التي تعانيها من جراء تعاملها مع حكام الولايات الليبية، وتعدد جهات الاختصاص التي تدعي لنفسها حقاً وحقوقاً واقترحت لتلافي مثل هذه الشكاوي أن يتم توحيد أجزاء ليبيا رعايةً لمصالحها ومصالح غيرها، ولاقى هذا الاقتراح قبولاً واسعاً من قبل الجهات المسؤولة إذ وجد في تحقيقه هدفين الأول إشباع رغبة الداعين للوحدة وبخاصة بعدما سرى تيارها واتسع، والثاني إرضاء شركات البترول التي أصبحت الممول الرئيسي لليبيا باعتبارها صاحبة اليد الطولية في تغيير معالم الحياة داخل المجتمع الليبي[19،ص152] .

المبحث الثاني : إجراءات التعديل الدستوري ونتائجه في 7 كانون الاول 1962 .

قبل التطرق إلى إجراءات التعديل الدستوري الذي شهدته ليبيا في نهاية عام 1962، يجدر بنا الإشارة إلى أنه جاء في سياق سياسي واداري ساهمت به عوامل عديدة دفعت حكومة الصيد إلى القيام بتلك الخطوة بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة، وتطورات الأوضاع الداخلية في البلاد .

اما عن إجراءات التعديل الدستوري فأن محمد عثمان الصيد أستغل قيام الاحتفالات بالذكرى العاشرة لاستقلال البلاد التي صادفت في نهاية عام 1961 لطرح الفكرة على الملك إدريس مشيراً له إلى أسباب التعديل فوافق الأخير عليها من حيث المبدأ، واشترط عليه أن يكون الأمر سرياً فيما بينهم حتى لا تموت الفكرة خوفاً من رفضها من قبل حكام الولايات الليبية، وأن يعطيه الوقت الكافي للتفكير في الأمر ، وبعد مدة استدعى الملك الصيد واعطاه الضوء الأخضر للقيام بالتعديلات فأشار الأخير اليه إلى أن أول مادة يجب تعديلها في الدستور هي التي تنص على أن الحكومة الاتحادية تشرع والولايات تنفذ فيتم تعديلها ليصبح التشريع والتنفيذ من اختصاصات الاتحاد وذلك لتقويته وتعزيزه ثم تلغى المادة التي تشير إلى أن الوالي غير مسؤول أمام اي جهة لأنه يمثل الملك في الولايات ويصبح الوالي مسؤولاً أمام المجلس التشريعي في الولاية، وتقتصر سلطات الولايات وصلاحياتها على شؤون البلدية والخدمات وهذه الخطوات سوف تجعل الولايات تطالب بالوحدة الكاملة[4،ص403][38] .

وقبل أن يقدم الصيد مقترحه بتعديل الدستور استوقفته بعض مواده التي تضع شروطاً لإدخال التعديل على بعضها ومنها المادة (106) فقد نصت على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر، فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر، والمادة (196) منه تشير إلى أن للملك

ولكل المجلسين اقتراح تنقيحه بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من احكامه أو إضافة أحكام اخرى[22،ص 119].

أما بقية المواد فقد نصت المادة (197) على أنه لا يجوز اقتراح تنقيح الاحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور، كما ورد في المادة (198) ما يلي لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضعه ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنهما ولا تصح المناقشة والاقتراح في كلا المجلسين الا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين في كلا المجلسين وأن يصادق عليها الملك[20،ص 267] .

أما المادة (199) فأنها تنص على أنه في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الاحكام المقررة في المادة السابقة موافقة كل مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه[15،ص 120][22،ص147] .

ونظراً لكل هذه الصعوبات ودقة العمل وحساسيته شكل الصيد باتفاق مع الملك فريقاً مصغراً للعمل ضم كلاً من المستشار القانوني للملك توفيق عبد الحكيم لصياغة التعديلات، وسكرتير مجلس الوزراء مصطفى بن سعود لطباعة المواد التي سيتم تعديلها، فضلاً عن مدير الديوان الملكي علي الساحلي، وهذا الأجراء ساهم في المحافظة على سرية العمل ونجاحه إلى حين اعلانه في خطاب العرش عند افتتاح الدورة البرلمانية في السابع من كانون الاول 1962[26، ص 373] .

وبعد مرور عام على اقتراح الصيد على الملك إدريس القيام بالتعديل الدستوري أكمل الصيد وفريقه تعديل المواد الدستورية وطباعتها ثم أبلغ الملك بتلك الاجراءات، وأهم المواد الدستورية المعدلة والقوانين المصاحبة لذلك التعديل، وهي المادة (36) التي تشير إلى السلطات التي تتولاها الحكومة الاتحادية، والمادة (172) التي نصت على أن تؤل إلى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها وفقاً لإحكام المادة (36) في حين نصت المادة (173) على أن تؤل إلى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها وفقاً لإحكام المادة (39)، اما المادة (179) نصت على أن يكون لكل ولاية حاكم يلقب بالوالي يعينه الملك ويعفيه من منصبه، ونصت المادة (182) على ان يشكل في كل ولاية مجلس أداري يرأسه الوالي ويكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي في الولاية، في حين جاءت المادة (184) لتنص على أن يحدد القانون الأساسي في كل ولاية اختصاصات المجلس الأداري والتشريعي[4، ص 245][38].

وبعد تعديل المواد اعلاه تم ايضاً الغاء المواد الأتية:(38،180، 181،185) من الدستور كما صاحبها اصدار قوانين ومراسيم جاهزة لتفادي حدوث فراغ سياسي او قانوني وهذه المراسيم هي[11،ص 314]:

1- مرسوم ملكي بإنشاء وزارة الداخلية بتاريخ 6 كانون الاول 1962 .

2- قانون تعديل بعض أحكام الدستور التي قامت بها حكومة الصيد التي صدرت بتاريخ 7 كانون الاول 1962 .

3- القانون الذي وضح كلمة ناظر وولاية ووالي ورئيس مجلس الوزراء بعد تعديل الدستور الذي صدر في 10 كانون الاول 1962 .

4- قانون يلغي القوانين التي صدرت بناءً على الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات الذي صدر في 10 كانون الاول 1962.

5- مرسوم بقانون نقل جميع الموظفين الذين كانوا تابعين للنظارات في مختلف الولايات ونقلت اختصاصاتهم الى الحكومة الاتحادية الذي صدر في 10 كانون الاول 1962 .

6- قانون توحيد قوات الامن في ليبيا الذي صدر في 13 كانون الاول 1962[3،ص 249].

7- مرسوم تعيين وزير المواصلات الجديد الذي صدر في 15 كانون الاول 1962 .

8- مرسوم ملكي بتعيين قائد واحد لجميع قوات الامن في ليبيا بتاريخ 15 كانون الاول 1962 .

9- مرسوم ملكي بتعيين وزير الداخلية بتاريخ 15 كانون الاول 1962 .

وبعد اطلاع الملك إدريس على أهم التعديلات والقوانين الدستورية تم الاتفاق مع الصيد على عرضها يوم السابع من كانون الاول 1962، وقد أناب ولي العهد الحسن الرضا في تلك الجلسة عن الملك والتي خصصت للموافقة على تعديل الدستور ، كما أن الصيد قام في ليلة افتتاح جلسة البرلمان بالاجتماع مع وزرائه وأطلعهم بتلك التعديلات وطلب منهم عدم المغادرة من العاصمة البيضاء حتى انتهاء البرلمان من مناقشة التعديلات الدستورية واقرارها[4،ص 405]، كما أنه كلفهم بأن يجتمع كل وزير مع عدد من النواب والشيوخ من أجل حثهم على الموافقة على التعديل الدستوري كما عقد الصيد اجتماعاً مع رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب لحثهم على ضرورة الموافقة عليها في أقرب فرصة واستمر العمل ليلاً ونهاراً لإنجاز تعديل الدستور[26،ص 372] .

وبعد افتتاح جلسة البرلمان في 6 كانون الاول 1962القى الصيد بصفته رئيساً للحكومة خطاب العرش وأبلغ النواب والضيوف بأن حكومته باسم الملك ستدخل تعديلاً على الدستور، وكان الاعتقاد لدى

الحاضرين جميعاً أن التعديل خاص بإعلان العاصمة البيضاء لأن الدستور كان ينص على وجود عاصمتين هما طرابلس وبنغازي وأن الملك إدريس يسعى لأن تصبح البيضاء هي العاصمة الوحيدة في البلاد، وبعد الانتهاء من اقرار تعديل الدستور والقوانين المترتبة عليه من قبل مجلس الامة وقع الملك على كل القوانين والمراسيم التي أوجبها الدستور وقد اقتصرت الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد في أتجاه التخلص من النظام الاتحادي على تقليص صلاحيات الولاة والاجهزة التنفيذية بالولايات، اما الالغاء الفعلي للنظام الاتحادي واعلان الوحدة الشاملة للبلاد فقد تم من خلال حكومة خلفه محي الدين فكيني[12*] بموجب القانون رقم (1) لسنة 1963 الصادر بتاريخ 25 نيسان 1963[1، ص 1].

كما شملت التعديلات التي اجرتها حكومة الصيد على اصدار قرار من قبل مجلس الوزراء تقرر فيه تقسيم البلاد إلى عشر محافظات خمسة في طرابلس ضمت(طرابلس المدينة، ومصراته، والخمس وغريان، والزاوية)، وثلاث محافظات في برقة هي(بنغازي، والبيضاء، ودرنة)، ومحافظتين في فزان هما(سبها، واوباري)، وفي عهد حكومة محي الدين فكيني تم تثبيت هذا التقسيم بالنص عليه في الدستور عند اعلان الوحدة[1، ص2] . وجاء هذا التقسيم في اطار اعادة تنظيم الادارة المحلية، وتعزيز سلطة الحكومة المركزية، الأمر الذي مهد لاحقاً لتثبيت هذا التنظيم في الدستور عند اعلان الوحدة .

وكان لتعديل الدستور نتائج عديدة من أهمها حظيت تلك الخطوة بترحيب كبير في معظم الاوساط الليبية، ووصلت العديد من البرقيات من جميع أنحاء البلاد في نهاية شهر كانون الاول من العام ذاته تبارك وتؤيد ذلك من قبل رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس علي الديب ورئيسا المجلس التشريعي لولاية برقة وفزان يباركون فيها خطوات الملك والصيد ويطالبون بإعلان الوحدة الكاملة في البلاد[3، ص 251] .

كما كان من نتائج تلك الخطوة اعلان والي برقة محمود ابو هدمة[13*] استقالته احتجاجاً على تلك الاجراءات فقام الصيد بالاتصال بمحمد الساقزلي[14*] ليحل محله والياً على برقة وقبل الاخير ذلك المنصب كما يعزى ذلك الاختيار من أجل ضمان عدم معارضته لإجراءات التحول الدستوري، كما وصلت عرائض من ولاية فزان موقعة من عائلة سيف النصر حكام فزان يحتجون فيها على خطوة الصيد، إذ ابدى عمر سيف النصر والي فزان اعتراضه لدى الملك إدريس على تعديل الدستور، وسعى لإعلان استقلال فزان عن البلاد من خلال اتصاله بالسفارة الفرنسية في طرابلس لتأييد خطواته الانفصالية وانضمامه إلى تشاد كونها أحدى المستعمرات الفرنسية، أذ أنه على الرغم من استقلال ليبيا كانت القوات الفرنسية تحتفظ بعدد من قواتها العسكرية في الولاية، وتتحين الفرصة لعزل فزان عن ليبيا[3، ص 255].

وأمام تحركات والي فزان بادرت حكومة الصيد إلى الاستعانة بحليفتها بريطانيا التي كانت ايضاً تمتلك قواعد عسكرية في برقة وطرابلس على الرغم من استقلال البلاد، اذ طلبت من السفارة البريطانية في طرابلس أرسال عدد صغير من الضباط البريطانيين إلى فزان لاستطلاع الحالة عن كثب ومراقبة ما يجري فيه من تحركات، وتم أرسال الضباط البريطانيين كسياح إلى الاقليم، ووجدوا أن الوضع مستتب، كما قامت حكومة الصيد بإجراء أخر تمثل في الطلب من الحكومتين البريطانية والامريكية أثارة هذا الموضوع عبر سفيريهما في طرابلس مع الحكومة الفرنسية، وفي النهاية باءت حركة سيف النصر بالفشل وحل محله في حكم فزان بعد استقالته غيث عبد المجيد سيف النصر عام 1962[29، ص 486 - 487] .

ويتضح من خلال ذلك صلابة واصرار الصيد على أجراء الخطوات الاولى لتعديل الدستور ونجح في إعداد كل ما يتعلق بذلك من إجراءات ولم يبقى سوى اعلان الوحدة الشاملة لكن استقالته المفاجئة من رئاسة الحكومة في 19 اذار 1963 حرمته من قطف ثمار جهوده في ذلك المجال، وليقدم إلى حكومة فكيني خدمة كبيرة من أجل إكمال طريق الوحدة الشاملة للبلاد .

وكان للتحول الدستوري ايضاً نتائجُ اخرى من بينها[37][38] :

1- ضمان استمرار الدولة في حالة غياب الملك إدريس فلم يكن هناك أي نظام أداري ولا مالي يربط بين هذه الاقاليم الثلاثة، فالرابط الوحيد هو كان شخص الملك .

2- لم تكن العائلة السنوسية متماسكة ولا قوية حيث أن حادثة اغتيال ابراهيم الشلحي[15*] عام 1954 زعزعت كيانها وخلقت هوةً بينها وبين الملك ادريس مما اضعف قدرتها على أن تكون ضامناً لوحدة البلاد .

3- عدم وجود تنمية حقيقية توفر للولايات اقتصاد محلي قادر على خلق ثروة وتوفير مناصب العمل واعتمادها على ما توفره الحكومة الاتحادية من ميزانيات من المساعدات البريطانية والامريكية أو من عائدات النفط لاحقاً وهذا ما خلق منافسة شرسة حول الاستفراد بالميزانية العامة في ظل وجود حكومة اتحادية بسلطات محدودة[34].

4- تغير المناخ العام بوجود نخبة شابة مثقفة متحمسة للتطورات الدولية وحركات الاستقلال والتحرر في العالم العربي والقارة الافريقية، والتي ترى في النظام الاتحادي بالشكل الذي كان عليه عائقاً أمام تحقيق حلمها في بناء دولة قوية ومتماسكة تنصهر في محيطها الاقليمي[37].

اما أثر التعديل الدستوري على الحياة العامة للبلاد تحقق بواسطة عدة أمور منها[38] :

1- إن التعديل لم يحقق انتقال البلاد من النظام الاتحادي للوحدة فقط، بل نجح في تحقيق الانتقال من الوحدة حول شخص الملك إدريس إلى وحدة الادارة والمؤسسات والبرامج والاهداف مما منح ليبيا فرصة الاستمرار والبقاء بعد غياب الملك ، وعلى الرغم من أن معمر القذافي [16*] كان أكثر الناس عداوةً وشراسه ضد الملك إدريس ورئيس وزراءه الصيد إذ كان يرى أن النظام الملكي يتجسد فيهما الا أنه حافظ على النظام الاداري والمؤسساتي الذي أفرزه دستور 1963 وابقى عليه رغم كل الظواهر .

2- تمكين الحكومة الليبية لأول مرة من وضع مخطط خماسي للتنمية انطلق من عام 1963 وتبعه مخطط اخر وضعته حكومة عبد الحميد البكوش[17*]عام 1968 والذي انتهى العمل به عام 1973 فكان اخر برنامج تنموي في ليبيا[26،ص 379] .

3- خلق دينامية جديدة في الحياة السياسية الليبية والتي كان يمكن أن تتطور لتصبح ليبيا ملكية دستورية بحيث أنه في عام 1964 شهد انتخاب رئيس مجلس النواب منافسة قوية بين مرشح كتلة المعارضة مفتاح عريقيب[18*] الذي تلقى الدعم من حكومة فكيني، ومحمد عثمان الصيد بعد خروجه من رئاسة الوزراء .

ويرى الباحث أن التعديل الدستوري جاء استجابةً للتحديات التي واجهتها ليبيا حينذاك، هذا فضلاً عن رغبة القيادة السياسية في تعزيز وحدة البلاد، والتخلص من إشكاليات النظام الاتحادي والانتقال الى نظام اكثر مركزية في ادارة الدولة .

الخاتمة :

1- كشفت الدراسة أن التعديل الدستوري الذي جرى في ليبيا في السابع من كانون الاول 1962 جاء نتيجة تظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت حكومة الصيد لتبني خيار توحيد الدولة وأنهاء النظام الاتحادي .

2- أظهرت الدراسة أن لرئيس الوزراء محمد عثمان الصيد الدور البارز في اقرار ذلك التعديل من خلال تبنيه المشروع داخل مجلس الوزراء وتمريره عبر البرلمان، وهذا يعكس لنا حضوره الفاعل في اكمال التحول الدستوري خلال مدة رئاسته للحكومة(1960-1963).

3- أوضحت الدراسة ان التفاوت الاقتصادي بين الولايات الليبية، ولاسيما بين ولاية فزان مقارنةً بطرابلس وبرقة كان من بين أهم العوامل التي عززت التوجه نحو النظام الوحدوي لدى حكومة الصيد.

4- توصلت الدراسة إلى أن المصالح الاقتصادية للشركات النفطية الغربية، ولا سيما البريطانية والامريكية منها ، كان لها اثراً غير مباشر في دعم التوجه نحو وحدة البلاد، بما يسهم في تسهيل التعامل مع حكومة مركزية واحدة بدلاً من تعدد الحكومات في الولايات الليبية الثلاث.

5- تؤكد الدراسة بأن التعديل الدستوري لعام 1962شكل نقطة تحول مهمة في مسار الدولة الليبية، إذ أسهم في انتقالها من النظام الاتحادي إلى الوحدوي، وترك أثاره الواضحة عليها من جميع النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيما بعد.

المصطلحات والاحالات الواردة في البحث

[1*] النظام الاتحادي: شكل من أشكال الحكم يقوم على تقسيم السلطات بين الحكومة المركزي في البلاد، وحكومات الولايات الليبية الثلاث (برقة، وطرابلس، وفزان)، ونص عليها الفصل الثالث من الدستور الليبي لعام 1951، وفيها حددت اختصاصات الحكومة الاتحادية، واختصاصات الحكومات في الولايات الليبية الثلاث . للمزيد من التفصيل ينظر:[12، ص 46-**50**].

[2*]براك الشاطئ : ترجع أصل كلمة براك إلى الكلمة اللاتينية براكيوم وهي أرض العيون والمياه الجارية ومع مرور الزمن اصبحت تعرف ببراك, في حين يرجع البعض أصلها إلى كلمة البرك العربية نظراً لكثرة المياه السطحية فيها, للمزيد من التفصيل ينظر :[14، ص22][7، ص36].

[3*]اقليم فزان : أحد الاقاليم الثلاثة التي تكونت منها ليبيا إلى جانب اقليمي برقة وطرابلس، قبل توحيد نظامها السياسي عام 1963، ويقع جنوب ليبيا ويمتد بشكل طولي فمن الشمال يحده اقليم طرابلس ومن الجنوب دولة تشاد ومن الشرق اقليم برقة ومن الغرب حدود دولتي تونس والجزائر . للمزيد ينظر :[8، ص 11][14، ص24 وما بعدها] .

[4*]محمود المنتصر(1903-1970): سياسي ليبي ولد في اقليم طرابلس, وينتمي إلى عائلة الكوافي وقد تمتعت عائلته بمركز اجتماعي بارز ونفوذ سياسي مميز, وحصل العديد من ابناء هذه العائلة على القاب ومناصب ادارية في عهد الدولة العثمانية, أما والدته فهي من عائلة كعبار المعروفة, أكمل دراسته الابتدائية في طرابلس, ثم سافر إلى ايطاليا لإتمام الدراسة, ودخل الكلية العسكرية ولكنه تركها ليكمل دراسته في كلية الادارة والاقتصاد, واختير لترأس أول حكومة ليبية مؤقته ثم أول حكومة ليبية اتحادية عام 1951, وفي عام 1964 ترأس الحكومة للمرة الثانية, وعندما قامت ثورة الفاتح 1969 اعتقل المنتصر ليتوفى في السجن عام 1970. للمزيد من التفصيل ينظر:[13].

[5*]شملت حكومة محمد الساقزلي(18شباط1954-11نيسان1954)، وحكومة مصطفى بن حليم(11 نيسان 1954- 26 ايار 1957)، وحكومة عبد المجيد كعبار(26 ايار 1957- 16 تشرين الاول1960. ينظر :[14، ص 1506-1510] .

[6*]إدريس السنوسي(1890-1983) : سياسي ليبي ولد عام 1890 في الكفرة, أشترك مع والده في مقاومة الاستعمار الفرنسي في افريقيا, وبعد وفاة والده تولى ابن عمه أحمد الشريف رعايته, هاجر إلى الحجاز في عام

1914, وبعد عودته وطد علاقاته مع البريطانيين في مصر, ودخل في خلاف مع ابن عمه أحمد الشريف لشنه الحرب ضد بريطانيا, وتزعم الحركة السنوسية من بعده, استطاع في عام 1951 من الوصول إلى الحكم في ليبيا ليستمر حتى قيام انقلاب الاول من ايلول 1969 بزعامة معمر القذافي, وليستقر بعدها في مصر حتى وفاته عام 1983. للمزيد من التفصيل ينظر:[18][6،ص 287][16] .

(*7)مصطفى بن حليم(1921-2021) : سياسي ليبي ولد في عام 1921 في الاسكندرية, أكمل دراسته الجامعية في مصر , وتخرج مهندساً عام 1946, تدرج في المناصب الوزارية بعد استقلال ليبيا أذ تولى وزارة المواصلات في حكومة محمود المنتصر الاولى, وفي أذار 1954 كلف برئاسة الوزراء حتى استقالته في تموز 1957, ثم تولى بعدها منصب سفير ليبيا في فرنسا , وعاد عام 1960 إلى ليبيا ليمارس أعماله الخاصة, ومنذ عام 1969 يقيم في خارج ليبيا , وحصل على الجنسية السعودية عام 1975, توفى في عام 2021 . ينظر: [10][24، ص 10] .

(*8)حسين مازق(1918-2006) : سياسي ليبي ولد عام 1918, من قبيلة البراعصة, درس في المدارس الايطالية, تولى مناصب عديده من أهمها والي برقة لعدة سنوات حتى عام 1961, وتولى رئاسة الوزراء في 21 اذار 1965 حتى 28 حزيران 1967 . ينظر : [20، ص283] .

(*9)البوصيري الشلحي(1931-1964) : ولد عام 1931 بمصر من أصل جزائري أصبح ناظر الخاصة الملكية للملك ادريس السنوسي في عام 1954 بعد اغتيال والده ابراهيم الشلحي على يد محي الدين السنوسي, وظل في منصبه حتى وفاته عام 1964 في حادث سير . ينظر : [28، ص321].

(*10)علي الساحلي(1924-2004) : سياسي ليبي ولد في بنغازي، درس الابتدائية والثانوية في المدارس الايطالية في بلاده، واكمل البكالوريوس في القانون في مصر ،والماجستير في بريطانيا في الاختصاص ذاته، وبعد عودته إلى بلاده تولى مناصب عديدة من بينها وزير المواصلات ثم العدل والخارجية في عهد حكومة مصطفى بن حليم (1954-1957)، وفي عام 1958 عينه الملك مديراً للديوان الملكي حتى عام 1965، ليتولى بعدها مناصب اخرى من بينها وزير الداخلية في حكومة حسين مازق عام 1967، توفى عام 2004 .[11، ص 314] .

(*11)الحسن الرضا(1928-1992) : هو ابن أخ الملك إدريس السنوسي ولد في بنغازي في 28 اب 1928 , كان محدود الثقافة والتعليم ولا يجيد أي لغة أجنبية , تولى محمود أبو السعود تدريسه مادة التاريخ والرياضيات, وهو لا يميل إلى ممارسة النشاطات العامة, وذهب في عام 1957 إلى سويسرا للعلاج من مرض السل, ولم يعود ألا في عام 1958, وبعد الانقلاب عام 1969 القي القبض عليه من قبل الانقلابين، وبقى في سجون النظام وتحت الاقامة الجبرية إلى عام 1988, عندما سمح له النظام بالسفر إلى لندن لتلقي العلاج وبقى فيها حتى وفاته في 28 نيسان 1992 . ينظر :[22، ص 140].

(*12)محي الدين فكيني : سياسي ليبي ولد في ولاية فزان عام 1925، درس بالمدارس التونسية، ثم سافر إلى باريس عام 1946في بعثة دراسية على نفقة الحكومة الفرنسية، وحصل على الدكتوراه في الحقوق من جامعة السوربون عام 1952، وبعد عودته إلى بلاده تولى مناصب عديده من بينها توليه منصب وزير العدل في عام 1957، ثم سفيراً لبلاده في مصر، وبعدها في الولايات المتحدة الامريكية، ليتولى رئاسة الحكومة بعد استقالة الصيد في 19 اذار 1963. [3، ص 264-265] .

(*13)محمود بو هدمة (1886-1993) : سياسي وعسكري ليبي، ولد في اجدابيا عام 1886، تلقى تعليمه الديني فيها، التحق مع جيش المجاهدين الليبيين عام 1914 في حربهم ضد القوات الايطالية، وبعد احتلال اجدابية من قبل الاخيرة عام 1923، هاجر إلى مصر في العام ذاته، وبعدما خرجت ايطاليا من بلاده وسيطرة بريطانية على برقة عام 1942، عاد في العام التالي اليها، وليتقلد مناصب عديدة من بينها ممثلاً لولاية برقة في المجالس التشريعية (1950-1951)، ثم رئيساً لمجلس الشيوخ الليبي عام 1956، وفي عام 1961 عُين والياً لبرقة، توفى عام 1993 [11، ص 175- 176] .

(*14)محمد الساقزلي (1892-1976) : سياسي ليبي ولد عام 1892, عين وزيراً للداخلية والعدل في حكومة برقة الاولى التي ترأسها فتحي الكيخيا في تشرين الثاني 1949 ثم تولى رئاسة حكومة برقة خلفاً للكيخيا في آذار 1950, وبعد أن حصلت ليبيا على استقلالها عين والياً على برقة , وبقى في هذا المنصب حتى 14 ايار 1952 عندما خلفه حسين مازق ثم عين وزيراً للمعارف في حكومة المنتصر الاولى , وفي 18 ايلول 1953 عين رئيساً للديوان الملكي , ثم كلف بتشكيل وزارته الاولى في الحكومة الاتحادية الليبية في 15 شباط 1954 حتى استقالته في نيسان من العام ذاته، توفى في عام 1976. ينظر :[28، ص 229 - 232] .

(*15)ابراهيم الشلحي (1899-1954) : شخصية سياسية تنتمي الى قبيلة الشلوح الجزائرية ولد عام 1899 انتقل مع جده الذي هاجر الى ليبيا لينتمي الى الحركة السنوسية فيها، ثم عمل خادماً لأحمد الشريف عام 1913، والتحق بعدها بخدمة إدريس السنوسي الذي قربه حتى أصبح مستشاره وخادمه الامين ثم تصاعد نفوذه خلال العهد الملكي حتى اغتياله عام 1954 . ينظر :[2، ص 111 - 115] .

(*16)معمر القذافي(1942-2011) : سياسي ليبي ولد في مدينة سرت عام 1943, وتلقى تعليمه فيها ثم كمل دراسته الثانوية في مدينة سبها, وأكمل دراسته العسكرية في بنغازي عام 1963, وكان له دور في الغاء النظام

الملكي وإعلان الجمهورية ، توفى عام 2011 على اثر اندلاع ثورة ليبية رافضة لحكمه . للمزيد ينظر :[17] .

(*17)عبد الحميد البكوش(1933- 2007) : سياسي ودبلوماسي ليبي ، ولد في 10 اب 1933 في طرابلس ، يحمل شهادة القانون من جامعة القاهرة التي تخرج منها عام 1959، تقلد مناصب وزارية عديدة من بينها وزير العدل لعدة سنوات في الستينيات من القرن العشرين، كلف برئاسة الوزراء خلال المدة (25 تشرين الاول 1967 – 4 ايلول 1968)، توفى عام 2007 في الامارات العربية المتحدة عن عمر يناهز 73 عاماً . ينظر :[27، ص 1526][20، ص 287] .

(*18)مفتاح عريقيب(1905-1987) : سياسي ليبي ولد في طرابلس عام 1905, بدأ حياته الدراسية على يد الكتاب, ثم واصل دراسته بعد ذلك في المدارس التركية ثم الايطالية, أنخرط في العمل التجاري في طرابلس ليصبح من كبار تجارها , انتخب عضواً بمجلس النواب بعد الاستقلال, وترأس مجلس النواب في يوم 15 شباط 1960 حتى الاول من ايلول 1969 عند وقوع الانقلاب على النظام الملكي, وباستثناء المدة الواقعة ما بين ايلول 1964- تشرين الثاني 1965, هذا فضلاً عن الحقائب الوزارية التي تولاها ما بين عامي 1956 و 1958، ومنها وزير الاقتصاد والمالية والمواصلات والدولة للشؤون البرلمانية, وقد فاز بالتزكية في أغلب انتخابات مجلس النواب في دائرة صرمان في طرابلس خلال المدة ما بين 1952-1968, توفى عام 1987 ودفن في مسقط رأسه في صرمان بطرابلس . ينظر :[25، ص 228- 235] .

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً . الوثائق البريطانية (غير منشورة).

1- British foreign office , No . 371-159150 , Libya , No . 147 , proclamation of End of federal system and in auguration of kingdom of Libya as asingie Unit , from : tripoli to foreign office london , 27 April 1963 .

ثانياً . المذكرات الشخصية :

2- بن حليم، مصطفى أحمد, **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**, انترناشنال بوكس– الهاني, لندن, 1992.

3 - الصيد، محمد عثمان, **محطات من تاريخ ليبيا**, إعداد : طلحه جبريل , ط1, مطبعة النجاح الجديدة، الرباط , 1996 .

4 - ـــــ ، ـــــ , ـــــ ، ـــــ : ـــــ , ط2, خواطر للطباعة والنشر، اسطنبول ، 2024.

ثالثاً . الرسائل و الاطاريح الجامعية :

5 - إبريدان، فرج خليفه حمد, تأثير الاحتلال الايطالي على الحياة الاجتماعية والثقافية في ليبيا وتطورها خلال العهد الملكي 1911-1969, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الاسكندرية, كلية الآداب, 2018 .

6 - أبو بكر، إدريس محمد حسين, دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية(1911-1969), اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة عين شمس, كلية التربية للبنات للآداب والعلوم والتربية, 2016.

7 - التركي، محمد حسين, براك الشاطئ خلال العهدين القرمانلي والعثماني الثاني, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة سبها, كلية الآداب, 2009 .

8 - توغري، أحمد محمد عثمان، التنمية الزراعية في اقليم فزان – ليبيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنصورة، كلية الآداب، 2022 .

9 - جاد الله، سمية عبد الجليل أمداوي, مؤسسات التعليم في ليبيا في الفترة من 1952-1969, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الزقازيق, كلية الآداب, 2011.

10 - جبار، سحر جميل , مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا 1921- 1957, جامعة ذي قار , كلية الآداب , 2017 .

11 - الحمداني، ياسر وارد فرحان, النظام السياسي في ليبيا 1949-1963, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية التربية - ابن رشد , 2014 .

12 - الربيعي، مي فاضل مجيد, التطورات السياسية في ليبيا 1951-1963, اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد, كلية التربية - ابن رشد, 2000 .

13 - الزهيري ، صادق فاضل زغير , محمود أحمد المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903-1970, رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، 2010 .

14 - السوري ، المختار عثمان محمد , الاوضاع الاقتصادية في اقليم فزان خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الجزائر, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , 2008 .

15- شبيطة، عبد الرحمن محمد, نظام الحكم الاتحادي في ليبيا 1951-1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة , كلية العلوم السياسية , 1970.

16 - العكيلي ، ايمان جميل صخيل ، الملك إدريس السنوسي ودوره السياسي في ليبيا (1952-1969) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ذي قار , كلية الآداب , 2017 .

17 - النصراوي ، هاجر خضر محمد ، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام 1968, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة كربلاء , كلية التربية للعلوم الانسانية , 2016 .

18 - النعيمي، هند عادل اسماعيل, إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1890-1952) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية التربية ابن رشد , 2009.

19- ـــــ ، ـــــ , سياسة ليبيا النفطية 1955-1974 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة بغداد , كلية التربية – ابن رشد , 2015.

20 - نوح ، مرزوقة علي, الوحدة الليبية المعوقات والتحقيق 1943-1969 , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الزقازيق , كلية الآداب , 2014 .

21- هادي، منير ماهر محمد, العلاقات الليبية البريطانية وموقف مصر منها 1953-1969, اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة عين شمس , كلية البنات , 2017 .

22 - يونس، مسعود محمد, الحياة النيابية في عهد المملكة الليبية 1951-1969, اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة طنطا , كلية الآداب , 2018.

رابعاً . الكتب العربية :

23 - أبو عزوم ، إبراهيم , الجمعية الوطنية بفزان , مراجعة : الطاهر عريفه وإخرون , دار التراث للنشر والتوزيع , طرابلس – ليبيا , 2014.

24 - بن حليم ، مصطفى أحمد , ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة , منشورات الجمل , كولونيا – المانيا , 2003 .

25- السنكي ، شكري محمد , ملك ورجال : سيرة رؤساء مجلس الشيوخ والنواب في ليبيا , دار الرواد , ليبيا , 2020.

26 - الصيد ، أسامة محمد عثمان ، ليبيا كما وجدناها وكما نتمناها ، مكتبة خواطر للطباعة والنشر ، تركيا – إسطنبول ، 2024.

27 - الكبتي ، سالم , ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية , ج3 ، ط2 , دار الساقية للنشر , بنغازي , 2013 .

28 - المقريف، محمد يوسف, ليبيا بين الماضي والحاضر , صفحات من التاريخ السياسي, مج2 , ج1 ، ط2، مركز الدراسات الليبية - اكسفورد، 2017 .

29 - ـــــ ، ـــــ , ـــــ , ـــــ , مج3 , ج1 ، ـــــ ، ـــــ - ـــــ ، ـــــ .

30 - ـــــ ، ـــــ , ـــــ , ـــــ , مج 4 ، ج2 ، ـــــ ، ـــــ - ـــــ ، ـــــ .

خامساً . البحوث المنشورة :

31 - السيد، محمد كمال أحمد, شركات النفط الاجنبية في ليبيا والغاء النظام الاتحادي 1956-1963, مجلة وقائع تاريخية, مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة المنصورة – كلية الآداب ،العدد 38 , (كانون الثاني 2023) .
https://hev.journals.ekb.eg/article_290619_c8430e72161edb8c03e28f76fdd209fb.pdf.

32 - الفضالي ، عبد العزيز عبد الفتاح, نظم الزوايا السنوسية في مصر وليبيا , مجلة الاستواء , العدد 16 , جامعة قناة السويس , 2019. .
https://search.mandumah.com/Record/985369

33 - فضيل ، عفاف فرج حمد ، محمد عثمان الصيد – نشاطه السياسي ودوره في تأطير الدولة الليبية 1924-1951 ، مجلة القرطاس، جامعة درنة – كلية التربية القبة ، العدد26 ، مج4 ، (2025) .
https://alqurtas.alandalus-libya.org.

سادساً . المقابلات الشخصية(عبر تطبيق الو اتساب) :

34 - الصيد ، أسامة ، اتصال اجراه الباحث عبر تطبيق الواتساب , 13 اذار 2025 .

35 - ـــــ ، ـــــ ، ـــــ , 15 اذار 2025 .

36 - ـــــ ، ـــــ ، ـــــ , 2 شباط 2025 .

37- الصيد ، رانيا ، اتصال اجراه الباحث عبر تطبيق الواتساب , 30 كانون الثاني 2025.

سابعاً . القنوات التلفزيونية(إنصات خاص للباحث) :

38- المهير ، خالد ، العنزي ، محمد ، فارس الواحة ، فيلم وثائقي عن محمد عثمان الصيد ، 10 كانون الثاني 2026 .
https://youtu.be/ia2RDiuZVtU?si=aq3OlqPWhKJ5cLFz .